دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في إصلاح الاختلال الهيكلي للبلدان النامية

أ.م.د. هزاع داود سلمان
رغد شتيوي علي
الجامعة العراقية/ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

إن الحاجة إلى إرساء نظام عالمي يسهر على تنظيم وسير العلاقات النقدية والمالية الدولية أدت الى التفكير في البحث عن نظام نقدي ومالي عالمي جديد، وهذا ماتجسد سنة ١٩٤٤ بأنشاء مؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية العمل على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي على المستوى الدولي، كما تهدف هذه المؤسسات الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول الاعضاء من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي تتبناها وذلك بأقتراح آليات وسياسات اقتصادية تهدف الى تصحيح الاختلالات الاقتصادية للدول النامية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية .

Abstract:

The need to establish aglobal system ensures the organization and functioning of the international monetary and financial relations led to thinking in the search for new global monetary system and this is what embodies the year 1944 when establishment of the two institutions international organizations are the international monetary fund and world bank in order to achieve of investigative work on the monetary and financial the international level as these institutions aim to achieve the economic of investigative member states through economic stabilization and structural adjustment adopted and economic policies aimed mechanisms to correct economic imbalances developing countries in order to promote economic development.

المقدمة :

أدت التحولات التي حدثت بعد أندلاع الحرب العالمية الثانية الى حدوث نقلة نوعية في تاريخ العلاقات الدولية أذ شهدت هذه الفترة تغيرات جذرية في المواقف الدولية فبعد أن كانت بريطانيا هي دولة النواة أو المركز طيلة القرن التاسع عشر نظراً لتمتعها بالنفوذ الاقتصادي والعسكري أخذ هذا الدور بالتراجع، داخل المنظومة الدولية لاسيما خلال فترة الكساد العالمي (١٩٢٩- ١٩٣٣) وعلى الجانب الاخر بدأت المانيا ومنذ تسلم هتلر السلطة عام ١٩٣٣ تتطلع الى تحقيق اهدافها في الهيمنة والنفوذ داخل المنظومة الدولية والتوجه نحو السيادة العالمية .

وبالتالي يمكن القول أن هذه الاسباب أدت الى نشوء المؤسسات الاقتصادية الدولية بالاضافة الى حالات عدم الاستقرار والاضطرابات التي شهدتها أوربا وخاصة ماترتب على نهاية الحرب العالمية الاولى هذه التطورات دفعت البلدان المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ومن وراءها البلدان الرأسمالية الى التفكير في وضع أسس جديدة لنظام دولي جديد يمكن من خلاله التحكم في أنماط السلوك الدولي ، وكان من ابرزها انشاء المؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن مايجمع بين هذه المؤسسات هو الخلفية التاريخية والأيديولوجية والمصالح الرأسمالية الكامنة وراء أحداثها التي تحدد آليات عملها وسياساتها وبما أن هذه المؤسسات تقوم على أدارة النظام النقدي والمالي الدوليين فأنها تقوم بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول الاعضاء التي تعاني من اختلالات داخلية وخارجية تعوق عملية التنمية والاندماج في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك باعتمادها على سياسات اقتصادية تعرف بسياسات التثبيت او الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي بهدف تصحيح السياسة الاقتصادية للدول على مستوى الاقتصاد الكلي والحد من الاختلالات الهيكلية التي تواجهها على المستوى الداخلي والخارجي.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث في كونه موضوع ذو أهمية كبيرة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية فالبرامج المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سوف تساهم في توجيه السياسة الاقتصادية والنتائج المرجوة منها هي الوصول الى الاستقرار الاقتصادي .

مشكلة البحث

تنصب مشكلة البحث في مدى فاعلية المؤسسات الاقتصادية الدولية ولا سيما صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية وذلك من خلال اصلاح السياسات الاقتصادية ومنها السياسة النقدية بهدف تخفيض معدلات الفقر والبطالة التي تعاني منها هذه الدول .

فرضية البحث

ينطلق البحث من نظرية مفادها مدى تأثير المؤسسات الاقتصادية الدولية في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية من خلال تقديم القروض الميسرة الطويلة الاجل للدول التي تكون بحاجة اليها بهدف أزالة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد و تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتخفيف نسب البطالة والتضخم وتوازن ميزان المدفوعات .

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على سياسات المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وآليات عملها المنتهجة للوصول الى تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية التي تعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة تمنعها من النهوض بأقتصادها .

هيكلية البحث

تتضمن هيكلية البحث ثلاثة محاور وهي كالاتي:

المحور الاول : ماهية المؤسسات المالية الدولية

المحور الثاني : آليات عمل المؤسسات المالية الدولية

المحور الثالث : برامج المؤسسات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على البلدان النامية

المحور الاول: ماهية المؤسسات الاقتصادية الدولية

تعرف المؤسسات الاقتصادية الدولية بأنها مؤسسات تمويلية تعمل على تقديم القروض القصيرة و المتوسطة وطويلة الأجل لفترة قد تصل الى (٢٥) سنة بأسعار فائدة مقاربة لأسعار الفائدة التجارية في الاسواق الحرة للدول المقترضة وتكون هذه القروض غير قابلة للشطب وأعادة الجدولة والغاية من هذه القروض على الاغلب هو تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي أو تمويل المشاريع التي تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي. [١]

وتصنف المؤسسات المالية الدولية بالشكل الاتي :

أولاً: ـ صندوق النقد الدولي

هو مؤسسة نقدية دولية تم تأسيسها في عام ١٩٤٤ بموجب أتفاقيةبريتونوودز التي تم التوقيع عليها في الولايات المتحدة الأمريكية وتم أعتباره بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وتم أنشاؤه لغرض مساعدة الدول على النهوض بأقتصادها بعد التدهور النقدي والاقتصادي الذي لحق بها بعد الحرب العالمية الثانية وتمثلت المهمة الاساسية للصندوق في العمل على تحقيق التعاون الاقتصادي لغرض تفادي حدوث أزمة أقتصادية لذلك كان الهدف الأساس للصندوق مساعدة الدول الاعضاء في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات دون التعرض الى أنكماشات في الاقتصاد ودون الاضطرار الى تقييد التجارة من خلال الرقابات المشددة ويقع مقر الصندوق في واشنطن ويديره أعضاءه البالغ عددهم ١٨٤عضو .[٢]

المهام والوظائف والهيكل التنظيمي للصندوق

١ـ أهداف صندوق النقد الدولي

يسعى الصندوق الى تحقيق مجموعة من الاهداف يمكن توضيحها بالشكل الاتي :

١ـ ماهر كنج ومروان عوض ، **المالية الدولية والعملات الاجنبية** ، دار حامد للنشر الطبعة الاولى ، عمان ، ٢٠٠٤، ص ٤١ـ ٤٢

٢ـ غازي النقاش، **التمويل الدولي** ، دار وائل للنشر الطبعة الثالثة، عمان ، ٢٠٠٦، ص ٨٩

أ. تشجيع الدول على تخفيض التنافس في قيم العملات وبالتالي الاحتفاظ بقاعدة الذهب والعمل على أستقرار أسعار الصرف والمحافظة على ثبات هذه الاسعار بين الدول الاعضاء.

ب. العمل قدر الامكان على جعل الموارد العامة للصندوق تحت تصرف الدول الاعضاء وذلك ضمن شروط محددة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في حالة وجود عجز مؤقت فيه.

ج. الحفاظ على النظام النقدي والمالي الدوليين وصيانة النظام العالمي الحالي والمحافظة على مبادئه وأمتصاص الازمات النقدية على المستوى الدولي لغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي العالمي.[1]

د.العمل على تحقيق التعاون النقدي الدولي من خلال أيجاد نظام دولي متمثل بالصندوق يعمل على تحقيق هذه الغاية وتوفير الامكانيات اللازمة لأنجاح هذا التعاون من خلال أتاحة الفرصة للدول لحل مشكلات النقد الدولي عن طريق تبادل الآراء والحوار.

هـ.تفعيل قابلية العملات للتحويل من خلال أقامة نظام للمدفوعات متعدد الاطراف.[2]

٢ـ مهام صندوق النقد الدولي

يمكن توضيح مهام صندوق النقد الدولي بالشكل الاتي:[3]

أ ـ تشجيع الاعضاء الابتعاد عن فرض القيود على قابلية تحويل عملاتهم الى عملات أخرى.

ب ـ مساعدة الاعضاء الذين يواجهون عجز في ميزان المدفوعات من خلال تقديم القروض المالية القصيرة والمتوسطة الاجل حيث يقوم الصندوق بتقديم عملات قابلة للتحويل لسد النقص في أحتياطيات النقد الاجنبي.

ج ـ التنسيق الفعال بين نشاط الصندوق والبنك الدولي من أجل خدمة الاقتصاد العالمي.

ء ـ العمل على وضع نظام متعدد الاطراف للمدفوعات بين الدول الاعضاء لغرض التخلص من قيود الصرف التي تعيق تطوير العلاقات التجارية.

١ـ محمد السريني، **المنظمات الاقتصادية الدولية** ، دار الجامعة للنشر الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ٢٠١٤، ص ١٢٣
٢ـ محمد حمد قطاطشة، **النظام الاقتصادي السياسي الدولي** ، دار وائل للنشر الطبعة الاولى ، عمان ، ٢٠١٠، ص١٤٥
٣ـ خالد وهيب الراوي ،**العمليات المصرفية الخارجية** ،دار المناهج للنشر الطبعة العربية ، عمان ، ٢٠١٠، ص١٢٣

و- اقتراح سياسات تصحيحية والتي من الممكن ان تتبعها الدولة العضو والعمل على تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية السليمة. [1]

٣-الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

حدد الهيكل التنظيمي للصندوق عام ١٩٤٥ بموجب اتفاقية تم عقدها في شهر كانون الاول وهي تنص على وجود مجلس تنفيذي ومجلس محافظين ومدير عام وموظفين مدنيين ودوليين وعلى هذا الاساس يتكون الهيكل التنظيمي بالشكل الاتي : [2]

أ. مجلس المحافظين

وهو يمثل أعلى سلطة في الصندوق ويقوم بعقد اجتماعاته مرة واحدة سنويا ويجب أن يكون المحافظ أما وزيراً للمالية أو محافظ في البنك المركزي أو محافظ مناوب ، يتم تعينه من قبل الدولة العضو ويتركز عمل مجلس المحافظين في حل القضايا المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الدولية ونظراً لأنه يعقد اجتماعاته سنويا فقد خول المجلس التنفيذي بحل المشكلات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية .

ب. المجلس التنفيذي

يتألف المجلس من (٢٤) مدير ويتولى رئاسته المدير العام فضلاً عن خبراء وموظفي الصندوق الذين يقومون بالاعمال وفق توجيهات مجلس المحافظين ويتم توظيف المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم بمساعدته في عمله نائب بالاضافة الى وجود نائبان أخران ويقوم بعقد اجتماعاته ثلاث مرات في الاسبوع .

١- امين رشيد، **الاقتصاد الدولي**، مطبعة جامعة بغداد الطبعة الثانية ، العراق، ١٩٨٧، ص٢١٣
٢- طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، المكتبة العصرية للنشر الطبعة الاولى، مصر ، ٢٠١٠، ص ١٥٤

ج. لجنة التنمية

تقوم هذه اللجنة بتقديم تقاريرها ونصائحها الى مجلس محافظي الصندوق والتي تتعلق بقضايا التنمية للدول النامية وهي تتألف من (٢٤) عضو من أعضاء الصندوق.

ء. اللجنة المؤقتة

تقوم اللجنة المؤقتة بتقديم التوجيهات الى المجلس التنفيذي على مستوى وزاري وهي تتألف من (٢٤) محافظ من محافظي صندوق النقد الدولي، ومسؤولين أخرين ووزراء مالية وتقوم برفع تقارير عن أدارة النظام النقدي الى مجلس المحافظين وعن التعديلات الخاصة بأتفاقية الصندوق وتعقد اجتماعاتها مرتين في السنة لبحث المشاكل المتعلقة بالصندوق.

هـ. هيئة الموظفين

يتألف الصندوق من (٢٣٠٠) موظف ينتمون الى (١٢٥) دولة من الدول الاعضاء ومن شروطه أن يتمتع موظفوه بأقصى درجات الكفاءة والفعالية المهنية.[١]

ثانيا :ـ البنك الدولي

هو مؤسسة دولية تهدف الى تحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر، ويقوم البنك بتقديم المساعدات الفنية والمشورات بالاضافة الى تقديم القروض والخدمات المعرفية ويعتبر المنسق الرئيسي لبرامج المعونة بين الدول من قروض ثنائية أو متعددة الاطراف من صندوق النقد الدولي للبلدان المختلفة بالاضافة الى دعم القضايا المتعلقة بالتنمية بمختلف أنواعها وربط دول العالم الثالث، بمراكز الرأسمالية الدولية مع بقاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية تحت سيطرته ويقوم البنك الدولي بتقديم القروض للدول الاعضاء وذلك بهدف الحد من الفقر وتطوير الاقتصاد، بالاضافة الى ذلك يقوم بمنح القروض للوكالات التابعة للدول الاعضاء والشركات الخاصة التابعة للاعضاء الدوليين. [٢]

١ـ غازي صالح، **الاقتصاد الدولي**، مطبعة وزارة التعليم العالي ، جامعة الموصل ، العراق، ١٩٩٩، ص٢٣١
٢ـ ابراهيم مرعي، **سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم**، دار الوفاء للنشر الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦، ص١٦٧

أ. أهداف البنك الدولي

يهدف البنك الدولي الى تحقيق مجموعة من الاهداف لغرض مساعدة الدول المتخلفة على النهوض بأقتصادهاولاعادة أعمار الدول التي خربتها الحرب ومن هذه الاهداف : - [1]

١- القيام بعملية تصنيف المشروعات واعطاء الاولوية للمشاريع الاقتصادية الاكثر نفعاً عند منح القروض والتسهيلات الاستثمارية.

٢- محاربة الفقر في العالم من خلال رفع انتاجية الشعوب الفقيرة لغرض أعطاؤها دور مهم في عملية التنمية.

٣- حماية مصالح واموال الدول الاعضاء اي الدول الصناعية الغنية وفي سبيل ذلك فأن القروض لاتمنح الا للدول السائرة في ركابها وبغض النظر عن نجاح الاستثمارات.

٤- العمل على تحقيق اهداف انتاجية من خلال تقديم التسهيلات المالية بشروط مناسبة والتأكد من أن الاموال المقترضة تستخدم لاغراض انتاجية طويلة الاجل.

٥- زيادة الاستثمار الخارجي المباشر من خلال ضمان هذه الاستثمارات وخصوصاً اذا كانت الدولة لها القدرة للحصول على قروض بشروط مناسبة من مصادر أخرى.

ب. وظائف البنك الدولي

يسعى البنك الدولي الى تشجيع عملية التنمية والاستثمار للدول الاعضاء من خلال تقديم الضمانات والقروض بالاضافة الى تقديم المساعدة الفنية ويمكن توضيح وظائف البنك الدولي بالشكل الاتي: [2]

- تقديم المساعدة للدول الاعضاء من خلال تسهيل استثمار الاموال لاهداف انتاجية وأعادة أعمار الدول التي تضررت من الحرب العالمية الثانية.
- تقديم الضمانات الكافية وتسهيل القروض والاستثمارات المقدمة الى المستثمرين .
- العمل على توازن ميزان المدفوعات في الدول الاعضاء لغرض تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة وزيادة الموارد الانتاجية وتحسين شروط العمل في بلدانهم.

١- مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** ، دار حامد للنشر الطبعة العربية، عمان، ٢٠٠٨ ، ص ٨٤
٢- رحيم حسين، **دور البنك الدولي للانشاء والتعمير في تمويل مشروعات التنمية في الاقطار النامية مع اشارة للعراق**، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، ١٩٧٨، ص٤٧

- تقديم القروض الى المشاريع لغرض تحقيق المنفعة وتكون لها أهمية اقتصادية بغض النظر عن حجم المشروع.
- مساعدة الدول للانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلام وذلك من خلال تشجيع الاستثمار الاجنبي الذي يكون له تأثير كبير على اقتصاد الدول الاعضاء.[1]

المؤسسات التابعة للبنك الدولي

هناك مجموعة من المؤسسات التابعة للبنك الدولي تعمل في مجال التمويل ويطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهي كالاتي [2] :

١. هيئة التنمية الدولية

أدى تدهور الوضع الاقتصادي للدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية وعدم توافر الاموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وبشكل خاص المشاريع التي لاتؤدي الى تحقيق ارباح على سبيل المثال قطاع السدود والمياه وسكك الحديد والطاقة.

٢.مؤسسة التمويل الدولية

تم انشاء هذه المؤسسة في عام ١٩٥٦ وهي مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم النصح والمشورة فضلاً عن دعم المشاريع التي تتميز بفائدتها الاقتصادية وسلامتها المالية والتجارية في البلدان النامية وتشجيع المشاريع الخاصة .

٣.البنك الدولي للانشاء والتعمير

هو أحد الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة والذي يعنى بالتنمية تم انشاؤه عام ١٩٤٤ ويقع مقره في واشنطن وقد بدأ نشاطه في اعمار اوربا بعد الحرب العالمية الثانية بالاضافة الى مساعدة الدول لمواجهة الكوارث الطبيعية والطوارئ الانسانية واحتياجات اعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية .

١- رحيم حسين ،**دور البنك الدولي للانشاء والتعمير في تمويل مشروعات التنمية** ،مصدر سابق، ص ٤٧
٢-توفيق عبد الرحيم ، **الادارة المالية الدولية**، دار صفاء للنشر الطبعة الاولى ، عمان، ٢٠١٠، ص١٤

ثالثاً- منظمة التجارة العالمية

تعود فكرة أنشاء منظمة التجارة العالمية الى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وذلك لعدة أسباب منها مرحلة الكساد العظيم في أواخر العشرينيات والتي أدت الى قيام الدول الكبرى بفرض قيود تجارية على السلع والخدمات بين الدول، في هذه المرحلة أدركت الدول حاجتها الى نظام متعدد الاطراف في مجال التجارة الدولية وذلك لغرض توسيع التجارة كأداة مهمة للتطور والنمو وتعتبر منظمة التجارة العالمية من أقوى المنظمات الاقتصادية المنشأة في القرن العشرين وكانت المنظمة من نتائج جولة الاورغواي (١٩٨٦-١٩٩٤) وهي تعد من أخر الجولات وأهمها والتي أدت الى أنشاء المنظمة حيث تم التوصل من خلالها الى نتائج أيجابية حول ألغاء القيود الجمركية المفروضة على الواردات وشملت ايضاً تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وطورت آليات جديدة خاصة بفض المنازعات التجارية [١] .

وتعرف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تهتم بتنظيم التجارة الدولية بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق المنفعة الاقتصادية للدول الاعضاء وهي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن شخصية الدول المنتمية في عضويتها [٢] .

أهداف منظمة التجارة العالمية

يتمثل الهدف الرئيس للمنظمة في تحرير التجارة العالمية بالاضافة الى ألزام الدول الاعضاء بالعمل من اجل تحقيق العمالة الكاملة وزيادة الانتاج وحماية البيئة وبذل الجهود المتواصلة في سبيل حصول الدول النامية على حصة من التجارة العالمية وفيما يلي أهم هذه الاهداف : -

١.تحرير التجارة العالمية

الفكرة الاساسية لعمل المنظمة هي تحرير التجارة الدولية مع الاخذ بنظر الاعتبار المشاكل الاقتصادية لبعض الدول وخصوصاً النامية منها، فقد سهلت المنظمة تجارة السلع الزراعية والمنسوجات والتي كانت تحكم تجارتها قيود خاصة وكذلك أتساع نطاق تجارة الخدمات مثل التأمين والنقل والخدمات المصرفية والمناقصات الحكومية والتي تتميز بالطابع التجاري فضلاً عن حقوق الملكية الفكرية وبهذا أصبحت التجارة بموجب المنظمة أوسع عما كانت عليه في اتفاقية الجات عام ١٩٤٧ والتي اقتصرت على تجارة السلع المصنعة بموجب اتفاقية الجات .

١- بهاجيراتلال داس ، **منظمة التجارة العالمية** ، ترجمة رضا عبد السلام ، دار المريخ للنشر الطبعة العربية ، السعودية ، ٢٠٠٨، ص ٧٥

٢- محمد علي عوض ، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات** ، دار حلبي للنشر الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ١٠٩

٢ .الاستخدام الأفضل للموارد

تهدف المنظمة إلى استخدام الموارد المتاحة بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك والعمل على زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وزيادة نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي والاشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول الاعضاء ووضع معايير معينة، من اجل الرقابة على جودة المنتجات وحماية السلع الاصلية ووضع القيود لغرض التخلص من السلع المقلدة والاهتمام ببراءة الاختراع وحقوق الملكية [١] .

مبادئ منظمة التجارة العالمية

تقوم منظمة التجارة العالمية على مجموعة من المبادئ الاساسية وهي كالاتي [٢] :ـ

أ- مبدأ عدم التمييز

المقصود بهذا المبدأ هو عدم التمييز في المعاملة بين الدول الاعضاء فالمميزات التفضيلية التي تقوم الدولة العضو بمنحها الى دولة اخرى ينبغي أن تتمتع بها الدول الاعضاء كافة دون المطالبة بذلك.

ب - مبدأ المفاوضات التجارية

وهو يضم الاطار التفاوضي المناسب لغرض تنفيذ الاحكام وتسوية المشاكل التجارية التي تنشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الاعضاء .

ج - مبدأ الشفافية

وهو يعني التزام الدولة العضو بتوضيح نظامها الاقتصادي من كافة جوانبه مع ضرورة وضوح قوانينها وتعليماتها الخاصة بالتجارة وهو يضم الغاء القيود الكمية (غير التعريفية) كافة مثل نظام حصص الاستيراد والالتزام بالوسائل السعرية (القيود الجمركية) لحماية المنتجات الوطنية.

١- فاضل جواد ، **الاثار المترتبة عن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية** ، مطبعة العزة للنشر الطبعة العربية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٤

٢- نزار كاظم، تداعيات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليها مستقبلا، **مجلة جامعة القادسية** ، كلية الادارة والاقتصاد ، ص ٥

المحور الثاني : آليات عمل المؤسسات المالية الدولية

١ـ آلية عمل صندوق النقد الدولي

ارتكزت آليات عمل صندوق النقد الدولي على تطبيق سياسة التثبيت الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي وبرزت الحاجة الى هذه البرامج مع ارتفاع نسبة الديون وخصوصاً خلال فترة الثمانينيات وزيادة نسبة القروض المقدمة من قبل هذه المؤسسة فضلاً عن ظهور ازمة الدين العالمي عام ١٩٨٢ الامر الذي ادى الى سيطرة الصندوق على الاجراءات المتعلقة بمنح القروض وتطبيق الشروط وفيما يلي عرض لهذه الاليات. [١]

أ. برامج التكييف الهيكلي (structural adjustment programs)

تهدف هذه السياسة الى معالجة الاختناقات والاختلالات المتنوعة الموجودة في الاقتصاد وذلك من خلال اتخاذ التدابير اللازمة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي فضلاً عن تشجيع الانفتاح الاقتصادي على التجارة الدولية والعمل، على تحرير نظم التسعير لتحقيق التخصيص الكفؤ للموارد واجراء الاصلاحات في هيكل الايرادات والنفقات وتقليل دور الدولة في التحكم والسيطرة على تنفيذ العمليات الانتاجية، وفسح المجال بشكل اكبر للقطاع الخاص عن طريق سياسة الخصخصة ويعتبر تخفيض الضرائب والتصدير والتعرفة الجمركية وتعويم اسعار الفائدة والصرف والغاء اعانات التسعير من اهم الادوات الاقتصادية التي تستخدم في هذه المرحلة. [٢]

ب . برامج التثبيت الاقتصادي (stabilization programs)

تتمحور برامج التثبيت الاقتصادي حول الاختلالات الخارجية والتي ترتبط بشكل خاص بوجود عجز في ميزان المدفوعات ، عن طريق زيادة الطلب بشكل يفوق حجم الموارد الذاتية المتوفرة والذي يؤدي الى لجوء الدولة الى الاستدانة وزيادة مشاكل الديون الخارجية ، ولغرض معالجة هذه المشاكل فأن الامر يقضي كبح نمو الطلب المحلي من اجل الوصول الى وضع مستقر قابل للاستمرار تكون الدولة من خلاله قادرة على تغطية العجز في الحساب الجاري بأموال رأسمالية

طوعية تتلاءم مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية وبالتالي فإن الانكماش هو جوهر البرنامج ويكون الهدف منه تحسين قدرة البلد على الوفاء بالالتزامات ومن اهمها الديون الخارجية واعادة التوازن الكلي

١ـ هيفاء عبد الرحمن ،**آليات العولمة الاقتصادية**،دار حامد للنشر الطبعة العربية ، عمان ، ٢٠٠٩، ص ٢١
٢ـ اياد عبد الفتاح، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة** ،دار صفاء للنشر الطبعة الاولى ، عمان، ٢٠١٣، ص ١٤٣

للاقتصاد، من خلال مجموعة من الادوات وهي تحرير سعر الفائدة وتصحيح العجز في الموازنة العامة للدولة وتوحيد سعر الصرف ومعالجة المشاكل المتعلقة بوجود فائض في الطلب الذي يتوافق مع وجود فجوة في الموارد المحلية اي بمعنى زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي وبهذا يمكن تخفيض الطلب المحلي من خلال الاجراءات الاتية. [1]

- تخفيض فجوة الموارد المحلية.
- تخفيض القيمة الخارجية للعملة.
- تخفيض معدل التضخم من خلال سحب السيولة المحلية .
- العمل على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة الى الناتج المحلي الاجمالي. [2]

٢ـ آلية عمل البنك الدولي

تتمثل آلية عمل البنك الدولي في تقييم وتحديد طبيعة المشاريع قبل منح القروض، ويقوم البنك وجمعية الانماء الدولية بمنح القروض لأغراض متعددة منها للتعمير ولكن أغلب قروضه كانت أنمائية واستخدمت هذه القروض لمشاريع ضرورية تهدف الى تنمية البنية التحتية وانتاج سلع وخدمات أو محطات حرارية لتوليد الكهرباء أما جمعية الانماء الدولية فقد قامت بتمويل مشاريع خاصة بقضبان السكك الحديد وأدوات النقل وقبل قيام البنك بمنحه القرض للدولة المعنية يقوم بدراسة الطلب بعناية شديدة من حيث أمكانية الدول الحصول بشروط مقبولة في السوق الخاصة برؤوس الاموال على التمويل اللازم دون اللجوء الى البنك مرة اخرى وتعتبر هذه نقطة رئيسية تمكن الدولة الاقتراض من البنك بالاضافة الى ذلك يجب ملائمة سياسات الدولة المقترضة التي تقوم بتطبيقها مع سياسة البنك على سبيل المثال وضع الدول قيود حكومية على الاسعار والذي يؤثر على الوضع المالي للدولة حيث يجب أن يستخدم القرض لاغراضأنتاجية تعمل على دعم المنتجات المحلية وبعد الموافقة على صلاحية القرض تتم المصادقة على المجموع التقريبي للتمويل ويقوم البنك بمساعدة الدولة على صياغة المشروع من خلال تقديم المساعدة التقنية ولايتم منح القرض الابعد مجموعة بعثات ترسل لتحديد طبيعة المشروع وأعداه وتقييمه. [3]

١ـ حمزة بن حافظ، **دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، ٢٠١١، ص ١١٧

٢ـ عبد القادر السيد احمد، **دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية** ،معهد الانماء العربي الطبعة الاولى، بيروت ، ١٩٧٧، ص ٦٧

١ـ مروان عبد الملك وفواز جارالله ، **التوجهات الحديثة في الاقتصاد الدولي** ، دار ابن الاثير للنشر الطبعة العربية ، العراق ، ٢٠١٢، ص ٢٥٢

٣ ـ آلية عمل منظمة التجارة العالمية

تعتبر آليات عمل المنظمة التي تتعلق بأيجاد حلول للمشاكل واتخاذ القرار هي اهم ماتقوم به وهي كالاتي [١] : ـ

أ ـ آلية اتخاذ القرار

بموجب المادة (٩) من اتفاقية انشاء المنظمة يتم اتخاذ القرار بالتراضي ويتم اللجوء الى التصويت في حالة عجز الاعضاء الوصول الى القرار بالتراضي ويحق لكل عضو بصوت واحد في اجتماعات المجلس الوزاري والمجلس العام ويتم اتخاذ القرار بالاغلبية حيث يشترط الحصول على ثلاثة ارباع الاصوات على الاقل حتى يتم اتخاذ القرار .

ب ـ آلية فض المنازعات

تقوم المنظمة بفض المنازعات التجارية بين الدول الاعضاء من خلال مجلسها العام ويقوم العضو المتضرر بتقديم شكوى الى المنظمة في حالة عدم التوصل الى حل سلمي يتناسب مع الاتفاقيات القائمة وتبحث لجنة التحقيق في المشكلة لغرض التوصل الى تسوية مقبولة ترضي جميع الاطراف.

ج ـ اصدار القرار

على المدعي عليه في حالة خسارته تنفيذ القرارات التي تصدر من الهيئة بموجب قوانين الجات وكذلك يحق للدولة الخاسرة طلب استئناف.

٢ـ عمر مصطفى محمد، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ، مؤسسة طيبة للنشر الطبعة الاولى، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢٦

المحور الثالث: برامج المؤسسات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على الدول النامية

اعتمدت المؤسسات الدولية على مجموعة من البرامج بهدف تطبيق سياساتها الاقتصادية في الدول النامية ومن هذه البرامج:

أولاً: ـــ الخصخصة

تعني الخصخصة توسيع الملكية الخاصة من خلال اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عن طريق قيام الدولة بتصفية القطاع العام كلياً او جزئياً او من خلال عقود الادارة وعقود التشغيل وتشير الخصخصة الى خروج الدولة المتمثلة بالقطاع العام ، من النشاط الاقتصادي وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص وتعتبر الخصخصة وسيلة للتخلص من الوحدات غير المنتجة في القطاع العام والتي تمثل عبء على الدولة بسبب زيادة تكاليفها وانخفاض ارباحها بالاضافة الى رغبة الدولة في تحقيق التحرر الاقتصادي من خلال التحول الى اقتصاد السوق ومواكبة النظام العالمي الجديد[1].

وتعرف الخصخصة بأنها :

تحويل ملكية او ادارة نشاط اقتصادي بشكل جزئي او كلي من القطاع العام الى القطاع الخاص من خلال التعاقد او بيع المؤسسات والخدمات التي تسيطر عليها الدولة الى القطاع الخاص [2]

وترتبط الدعوة الى الخصخصة بمجموعة من المبررات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن ايجازها بالشكل الاتي [3] :

أ-مبررات اقتصادية ترتبط بعجز الموازنة العامة للدولة بسبب وجود عدد كبير من المنشآت العامة الامر الذي يؤدي الى زيادة مديونية هذه المنشآت وبالتالي لجوؤها الى الموازنة العامة لتحقيق توازنها المالي وفي هذه الحالة اصبحت هذه المنشآت تشكل عبء على الدولة بسبب استنزافها جزء كبير من الاموال العامة التي كان من الممكن ان توجه الى قطاعات اكثر اهمية كالصحة والتعليم.

ب -دوافع ترتبط بظروف القطاع العام لما يواجهه هذا القطاع من مشكلات ادارية ادت الى تدهور مستوى الخدمات التي تقوم بتقديمها الى المواطنين بالاضافة الى تدخل الدولة وكبار موظفيها في عمل القطاع

١- حسام علي ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ،دار المسيرة للنشر الطبعة الرابعة ، عمان ، ٢٠١٤، ص ٣٩

٢- فتحي محمد، **الرقابة على اموال الدولة** ، المكتب العربي للنشر الطبعة الاولى ، مصر ، ٢٠١٣، ص ٣٥٨

٣- وحيدة جبر، **خصخصة المصارف في البلدان العربية**، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٥، ص٧

العاملتحقيق اهداف سياسية واقتصادية تعود بالمنفعة عليهم وخضوع موظفي القطاع العام للادارة والسلطة الاعلى مما يؤدي الى ضعف القرار الاداري ودفن المبادرات الفردية [1] .

ج ـ انشاء المشاريع من خلال الاعتماد على دراسات جدوى غير دقيقة وغياب التخطيط العلمي حيث تقوم الحكومات بدعم المؤسسات العامة الخاسرة الامر الذي يؤدي الى تغذية التضخم وتفاقمه مما يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد القومي بشكل عام [2].

أهداف الخصخصة

تسعى الحكومة من وراء تطبيق عملية الخصخصة الى تحقيق مجموعة من الاهداف وهي كالاتي [3] :

١ .اعادة توزيع الملكية بين افراد المجتمع.

٢ .توظيف مدخرات الافراد من خلال شراء الأسهم والسندات التي تقوم الحكومة بطرحها بهدف تحويل الاموال المكتنزة الى اموال مستثمرة.

٣ .السعي نحو تخفيض الكلف وتعظيم الارباح وتقليل الخطر من خلال توظيف الكفاءات الامر الذي ينعكس على قدرة الادارة في التخطيط بشكل علمي ومدروس.

٤ .تطوير الاسواق المحلية وبالأخص في الدول النامية التي تفتقر الى الاسواق الكفوءة وتهيئة الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار المحلي.

٥ .المساهمة في تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة من خلال تصفية وبيع المشروعات الخاسرة وتأجير قسم من هذه المشروعات فضلاً عن استخدام حصيلة الايرادات العامة في تغطية جزء من عجز الموازنة وتوجيه تلك الاموال لدعم قطاعات مهمة كالصحة والتعليم [4].

١ـ شكري رجب، **الخصخصة اتحاد العاملين المساهمين مفاهيم تجارب دولية وعربية**، الدار الجامعية للنشر الطبعة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ٨٤

٢ـ سالم محمد عبود، **الخصخصة نظام ام اسلوب دراسة موضوعية لتجارب عالمية مع الاشارة للعراق**،المكتبة الوطنية للنشر الطبعة الاولى، العراق، ٢٠١٠، ص٩٥

٣ـ زاهرة محمد، **ادارة الخصخصة بين النظرية والتطبيق**، دار الراية للنشر الطبعة الاولى ، عمان، ٢٠١١، ص١٩١

٤ـ فالح ابو عامرية ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،دار اسامة للنشر الطبعة العربية، عمان ، ٢٠١٠، ص٢٢٥

ثانيا: ــ تحرير الأسعار

وتهدف هذه السياسة الى تحرير الاسعار سواء للمورد ام للسلع النهائية من قيود الدعم والاجور بمعنى تكسير أية قيود مؤسسية أو قانونية أو اجرائية مفروضة على الاسعار المحلية والعالمية وتعمل هذه الاجراءات لتحقيق اهدافها باتجاهين هما:

أ ـ تخفيف العبء عن ميزانية الدولة اي الغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات بما في ذلك قطاع الدولة عن تقديم بعض الخدمات .

ب ـ اعطاء الفرصة الكافية لجهاز الاسعار لتحفيز النمو الاقتصادي حتى يمكن زيادة العرض السلعي في ضوء نمط الطلب الكلي الذي تحدده آليات السوق من خلال تأثيراتها في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة .

فالقيود القانونية والمؤسسية تحرف آلية السوق عن اداء دورها المفترض في مجالات التمويل والانتاج والتجارة والاستهلاك ضمن الوسائل المتخذة لتحقيق ذلك الهدف على النطاق المحلي والغاء الدعم المقرر للسلع والخدمات بما في ذلك قطاع الدولة عن تقديم بعض الخدمات واسترداد جزء من تكلفة الخدمات التي تقدمها للمواطنين .

ثالثا: ــ تحرير التجارة

تستهدف سياسات تحرير التجارة الخارجية تشجيع الصادرات انطلاقا من ان هذه الاقتصادات تواجه قدراً من العجز في العملات الاجنبية وان عوائد الصادرات وليس الاقتراض الخارجي تعد المصدر الرئيسي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات اذ يتمحور هدف برامج التكيف الهيكلي على الصعيد الدولي لتشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي وازالة أي عوائق امام الاستيراد من الخارج وتحفيز التصدير باعتباره السبيل الاساس للنمو [1].

١ـ ايمان عبد الكاظم وسحر عباس، تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب) ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٢، ص ١٣٠ـ ١٣١

رابعاً: ـ تأثير برامج المؤسسات الدولية على البلدان النامية

تزايد عدد الدول النامية التي تبنت برامج المؤسسات الاقتصادية الدولية بهدف وضع تصاميم برامج الاصلاح الاقتصادي الوطنية حيث انعكس تطبيق هذه البرامج على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول وقد ارتبط تطبيق هذه البرامج بزيادة الديون الخارجية للدول النامية في الثمانينات من القرن العشرين بالاضافة الى الضغوط التي تعرضت لها من قبل القوى والفئات الرأسمالية المحلية وضغوط خارجية من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتمثل هاتان المؤسستان العامل الحاسم في التوجه الاقتصادي لهذه الدول.

وتركز أهتمام الصندوق على تحويل النشاط الاقتصادي للدول النامية عن طريق تحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص بعملية الخصخصة لما تعانيه هذه الدول من ضغوط تضخمية وتفاقم ديونها والعجز المستمر في ميزان المدفوعات وبالتالي فأن الآثار المالية للخصخصة هي ما اثار اهتمام الصندوق وعليه دعم خبراء الصندوق الخصخصة بجميع اشكالها لغرض اعادة الاستقرار الى الاقتصاد حيث قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بفرض هذه السياسة على الدول النامية ضمن سياسة الاصلاح الاقتصادي وتحت شعار

- العمل على أحداث تغييرات هيكلية .
- اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي .
- النمو الاقتصادي المستمر[1].

ويتم تحديد أولوية للدول الاكثر فقراً والتي تمارس سياسات تنموية واقتصادية فعالة مما يعني بالضرورة توفر مجموعة من الشروط في الدول المتلقية للقروض اهمها : ـ

١.توافر بيئة مستقرة سياسياً.

٢.وضع برنامج تنموي محدد يتم العمل به.

٣.تهيئة الظروف المناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تدعو اليه المؤسسات الدولية.

٤.وجود سياسات اقتصاد كلي مدروسة بشكل دقيق.

٥. تحديد القطاعات الاكثر اهمية وتوجيه الاموال اليها[2].

١ـ فالح ابو عامرية، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،دار اسامة للنشر الطبعة العربية ، عمان ، ٢٠١٠، ص٢٢٥

٢ـ عمار عبد الهادي، التمويل الدولي والعمليات الاقراضية للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ،**مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية** ،المجلد الرابع العدد السابع ، ٢٠١١، ص٢٠٧

وتساعد برامج المؤسسات الاقتصادية الدولية الدول النامية على اعادة هيكلة اقتصادها لمواجهة الصعوبات التي تواجهها الامر الذي يؤدي الى تحسين مستوى المعيشة ورفع كفاءة توظيف واستخدام الموارد عالمياً والاستفادة من التطورات التقنية الحديثة التي تعرضها هذه المؤسسات من خلال خبرائها فضلاً عن رفع معدلات النمو الاقتصادي وفتح فرص اكبر للاستثمار والعمل على جذب الاموال الاجنبية للاستثمار في مجالات النفط والخدمات الاخرى كالسياحة والنقل وتساعد برامج الاصلاح الاقتصادي التي تتبناها الدول النامية على تنويع المنتجات من السلع والخدمات وتحسين جودتها وانخفاض تكاليفها بالاضافة الى الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول العربية بالاضافة الى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال عملية الخصخصة ومساعدة الاقتصاد الوطني في التغلب على ظاهرة الاغراق وانتشار السلع المقلدة واتخاذ الاجراءات المناسبة ضد المنافسة الاجنبية غير العادلة والتشجيع على البحث والتطوير وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

وبالرغم من النتائج الايجابية لبرامج المؤسسات الدولية ترتب على هذه البرامج في نفس الوقت مجموعة من الآثار السلبية تمثلت في تخفيض قيمة العملة المحلية المقرون بالغاء الدعم للاستهلاك والرقابة على الاسعار الذي يؤدي الى ارتفاع متسارع للاسعار للوصول الى المستوى العالمي في الوقت الذي تجمد فيه القوة الشرائية للمواطنين بهدف تحديد الطلب وتفادي الضغوط التضخمية فضلاً عن ارتفاع معدل البطالة وسوء التوظيف حيث أن اقتراحات صندوق النقد الدولي بتسريح العمال والموظفين سواء في القطاع الخاص او العام تزيد من خطورة الوضع في البلدان النامية التي تعاني اصلاً من البطالة وسوء استخدام اليد العاملة الذي ينتج عنه تعميق الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع فضلاً عن دخول الاستثمار الاجنبي المباشر برؤوس اموال كبيرة تنافس المشروعات المحلية الصغيرة والمتوسطة الامر الذي يؤدي السيطرة الاستثمار الاجنبي على السوق المحلي بشكل تدريجي وخسارة المشاريع المحلية وبالتالي فأن العمل ببرامج صندوق النقد الدولي يتطلب من الدول النامية القيام بتخطيط مسبق لأوضاعها الاقتصادية قبل العمل بهذه البرامج [1].

١ـ فراس عبد الجليل، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية ، **مجلة الادارة والاقتصاد**، العدد السادس والثمانون ، ٢٠١١، ص٧٥

الخاتمة

تُعد المؤسسات الاقتصادية الدولية والمتمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اهم المؤسسات الفاعلة على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال الدور الذي يلعبه كل منهما في مجال الحفاظ على استقرار مستويات اسعار الصرف وتوفير القروض اللازمة للدول النامية بهدف دفع عجلة النمو بهذه البلدان من اجل الوصول الى استقرار اقتصادي يضمن لها تحقيق التنمية وتعتمد المؤسسات الدولية على برامج التعديل والتكييف الهيكلي بهدف ازالة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد من خلال تدخل هذه المؤسسات في السياسات الاقتصادية للدول النامية بما يسمح باعادة التوازن للاقتصاد وذلك بتطبيق برامجها الاقتصادية ويتطلب تنفيذ هذه البرامج دراسة وافية للجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأن ذلك يساعد على نجاح العملية من حيث ان التسرع في التطبيق يؤدي الى فشل هذه البرامج وعدم تحقيق اهدافها.

أن برامج التكيف في البلدان النامية بشكل عام والبلدان المدروسة بشكل خاص لم تصل لحد الأن الى الأهداف الأستراتيجية في عملية التكيف الهيكلي من بناء قاعدة اقتصادية مرتكزة على الكفاءة والقدرة على تجاوز الازمات ، الأ أنه لاينكر تحقيق اهداف برامج التكيف المتمثلة بتحقيق بعض التوازنات ذات الطابع الاسمي قصير الاجل وبالرغم من اصطحابها لبعض المشكلات والآثار الاجتماعية والتوزيعية على الفئات لذلك يجب على الدول النامية ان تقوم بتعديل شامل للانظمة والقوانين التي تعترض برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي من اجل تحقيق الأصلاح الاقتصادي الشامل في الأجل الطويل .

وفي النهاية اظهرت برامج الاصلاح الاقتصادي في البلدان النامية على ضرورة الدمج والتنسيق بين السياسة المالية والنقدية والتجارية لخفض عجز الميزانية وزيادة الصادرات وخفض معدلات التضخم وتشجيع الخصخصة والاستثمار الاجنبي المباشر ويتطلب نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي للمواطنين والعمل على تحقيق آثار الاصلاح على محدودي الدخل مع ضرورة الاصلاح التدريجي للحد من الآثار السلبية للاصلاح.

المصادر والمراجع

١. أبراهيم مرعي ، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم،دار الوفاء للنشر الطبعة الاولى ، الاسكندرية، ٢٠٠٦

٢. أمين رشيد، الاقتصاد الدولي ، مطبعة جامعة بغداد الطبعة الثانية، العراق ، ١٩٨٧

٣. أياد عبد الفتاح، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة ، دار صفاء للنشر الطبعة الاولى ، عمان ،٢٠١٣

٤.حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر الطبعة الرابعة ، عمان ، ٢٠١٤

٥. فتحي محمد ، الرقابة على اموال الدولة العامة ، المكتب العربي الحديث للنشر الطبعة الاولى ، مصر، ٢٠١٣

٦. حمزة بن حافظ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، ٢٠١١

٧. خالد وهيب الراوي، العمليات المصرفية الخارجية ، دار المناهج للنشر الطبعة العربية، عمان ، ٢٠١٠

٨. طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر الطبعة الاولى ، مصر، ٢٠١٠

٩. رحيم حسين، النقود والسياسة النقدية في أطار الفكرين الاسلامي والغربي ، دار المناهج للنشر الطبعة العربية ، عمان ، ٢٠١٠

١٠. عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مؤسسة طيبة للنشر الطبعة الاولى ، القاهرة ، ٢٠١٤

١١. عبد القادر السيد أحمد، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية ، معهد الانماء العربي الطبعة الاولى ،بيروت، ١٩٧٧

١٢. غازي صالح محمد الطائي، الاقتصاد الدولي ، مطبعة جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٩٩

١٣. غازي النقاش، التمويل الدولي، دار وائل للنشر الطبعة الثالثة ، عمان ، ٢٠٠٦

١٤. وحيدة جبر خلف ، خصخصة المصارف في البلدان العربية، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٠٥

١٥. ماهر كنج ومروان عوض ، المالية الدولية والعملات الاجنبية ، دار حامد للنشر الطبعة الاولى، عمان ، ٢٠٠٤

١٦. محمد السريني ، المنظمات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة للنشر الطبعة الاولى ، الاسكندرية، ٢٠١٤

١٧.محمد حمد قطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي ، دار وائل للنشر الطبعة الاولى ، عمان ، ٢٠١٠

١٨. مدني بن شهرة ، الاصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية ، دار حامد للنشر الطبعة العربية ، عمان ، ٢٠٠٨

١٩. شكري رجب، الخصخصة اتحاد العاملين المساهمين، الدار الجامعية للنشر الطبعة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٧

٢٠. مروان عبد الملك وفواز جار الله، التوجهات الحديثة في الاقتصاد الدولي ، دار أبن الاثير للنشر الطبعة العربية ، العراق، ٢٠١٢

٢١. هيفاء عبد الرحمن ، آليات العولمة الاقتصادية ، دار حامد للنشر الطبعة العربية ، عمان ، ٢٠٠٩

٢٢. سالم محمد عبود، الخصخصة نظام ام اسلوب دراسة موضوعية لتجارب عالمية وعربية مع الاشارة للعراق، المكتبة الوطنية للنشر الطبعة الاولى، العراق، ٢٠١٠

٢٣. زاهرة محمد، ادارة الخصخصة بين النظرية والتطبيق ، دار الراية للنشر الطبعة الاولى ، عمان، ٢٠١١

٢٤.فالح ابو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية ، دار اسامة للنشر الطبعة العربية ، عمان ، ٢٠١٠

٢٥.عباس الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي ، صفحات للدراسات الطبعة الاولى ، سوريا، ٢٠١٢

٢٦.عمار عبد الهادي ، التمويل الدولي والعمليات الاقراضية للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع العدد السابع، ٢٠١١

٢٧.فراس عبد الجليل ، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية ، مجلة الادارة والاقتصاد العدد السادس والثمانون ، ٢٠١١

٢٨.ايمان عبد الكاظم وسحر عباس، تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب) ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد

٢٩. عمر مصطفى، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، مؤسسة طيبة للنشر الطبعة الاولى، القاهرة، ٢٠١٤

٣٠.بهاجيرات لال داس، منظمة التجارة العالمية ، ترجمة رضا عبد السلام، دار المريخ للنشر الطبعة العربية ، السعودية ، ٢٠٠٨

٣١. محمد علي عوض، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات ، دار حلبي للنشر الطبعة الاولى، بيروت ، ٢٠٠٧

٣٢.جابر فهمي ، منظمة التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الطبعة العربية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩

٣٣. فاضل جواد ، الاثار المترتبة عن انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ، مطبعة العزة للنشر ، العراق، ٢٠٠٩

٣٤. نزار كاظم، تداعيات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ومايترتب عليها مستقبلا ، مجلة جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد